«نزاهة» تنضم إلى «سهل» بخدمة موعد إقرارات الذمة المالية

الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أعلن المتحدث الرسمي باسم التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" يوسف كاظم عن انضمام الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" رسمياً ضمن الجهات الحكومية المشاركة في الخدمات الإلكترونية التي يوفرها التطبيق.

وأوضح كاظم أنه قد تمت إضافة خدمة جديدة عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" من الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" تدشن من خلالها انضمامها للتطبيق عبر تقديم خدمة موعد إقرارات الذمة المالية.

العياش : يعد نقلة نوعية كبيرة في تأمين المباني وتوفير الحماية اللازمة لها

فريق وضع تصور لكاميرات المراقبة بجامعة الشدادية يرفع تقريره

مرضي العياش

رفع فريق العمل المختص بوضع تصور شامل بشأن آلية ومرجعية عمليات مراقبة الكاميرات وغرف التحكم في مدينة صباح السالم الجامعية تقريره إلى الأمين العام لجامعة الكويت بالإنابة د. مرضي العياش.

وأكد العياش أن أعداد ونظام كاميرات المراقبة في مباني وكليات المدينة الجامعية يعد نقلة نوعية كبيرة في جانب تأمين المباني وتوفير الحماية اللازمة لها، ويأتي ذلك لضمان توفير بيئة آمنة للطلبة والطالبات وجميع منتسبي ومرتادي الحرم الجامعي.

من جانبه، أكد الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية، القائم بأعمال الأمين العام المساعد لشؤون إدارة المرافق، علي الأستاذ، أن الجامعة تولي أهمية قصوى في هذا الشأن لتلبية متطلبات السلامة العامة، وتنظيم كل الأمور والإجراءات بين جميع الإدارات والجهات ذات الصلة فيما يخص عمليات المتابعة والتشغيل والصيانة داخل غرف التحكم.

من جهته، أشار القائم بأعمال مدير إدارة الأمن والسلامة، يوسف الخميس، إلى أن الفريق انتهى من صياغة وإعداد "التقرير النهائي" والموافقة علية بصفة نهائية، وتسليمه، لافتا إلى أنه يتضمن المهام والاختصاصات التي التزم بها فريق العمل طوال اجتماعاته وزياراته الميدانية والأمور التي تحققت وتم إنجازها، وأهم المخاطبات والتوصيات التي أوصى بها أعضاء الفريق.

جامعة الشدادية

عبرت عن أسفها واستغرابها لتقديمه إياها

«المعلمين»: استقالة المضف جاءت في ظل ظروف صعبة للغاية

علي المضف

جمعية المعلمين الكويتية Kuwait Teachers Society
جمعية المعلمين

ما يهمنا بالدرجة الأولى الواقع التربوي والحاجة الماسة لضمان الاستمرار فيه

توقيتها يمثل مشكلة كبيرة نظرا لقرب انتهاء الفصل الدراسي الأول

عبّرت جمعية المعلمين الكويتية عن أسفها واستغرابها للاستقالة التي تقدم بها وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. علي المضف، مشيرة في بيان لها إن هذه الاستقالة وبغض النظر عن دوافعها وأسبابها، شكلت حالة من الصدمة للميدان التربوي بشكل عام الذي تنفس الصعداء بثبات حالة الاستقرار بعد التجديد للوزير ضمن الحكومة الجديدة في ديسمبر الماضي، والنأي بالوزارة من الدخول في رهانات جديدة على المستوى قيادة دفتها في ظل الظروف التي تمر بها.

وأضافت الجمعية أنها وإن كانت غير معنية في شأن الاستقالة من الجانب السياسي والبرلماني، وخلفية استجواب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، إلا إن ما يهمها بالدرجة الأولى الواقع التربوي، والحاجة الماسة لضمان الاستمرار فيه.

وذكرت أن توقيت الاستقالة للدكتور المضف والذي تكن فيه كل التقدير والاحترام، جاء في ظل ظروف صعبة للغاية مع قرب انتهاء الفصل الدراسي الأول ، والحاجة الماسة لتهيئة كافة مسلتزمات وخطط الاستعداد للفصل الدراسي الثاني ضمن خطة العودة الآمنة مع بروز تحد كبير لمواجهة التزايد الكبير والقياسي في انتشار جائحة الكورونا ، إلى جانب الحاجة الماسة لحسم العديد من القضايا والمسائل المهمة والعالقة .

وأكدت الجمعية في ختام بيانها على ضرورة أن ينظر إلى واقعنا التربوي بشكل مغاير يضع مصلحة مسيرتنا التربوية فوق كل اعتبار .

لشبهة عدم دستورية المادة 198 من قانون الجزاء

الخطيب يدعو للتصدي لقانون «التشبه بالجنس الآخر»

فواز الخطيب

قال المحامي الدكتور فواز خالد الخطيب إن قانون التشبه بالجنس الآخر يشوبه الكثير من الغموض ويتعارض مع العديد من المواد الدستورية، مشيرًا إلى أنه يرى من المرجح أن تقضي المحكمة الدستورية بعدم دستوريته.

وأوضح الخطيب أنه في عام 2007 عَدّلَ مجلسُ الأمّة في دولة الكويت المادّةَ 198 من قانون الجزاء، التي تُجَرّمُ ارتكابَ فعل فاضحٍ في مكانٍ عامّ، فأضافَ التعديلُ جريمةَ "التشبُّه بالجنس الآخر بجميع أشكالِه" إلى جريمَة ارتكاب فعل فاضح في مكان عامّ، وقدْ نصّتْ المادّةُ بعْد تعْديلها على عقوبة تصل إلى الحبس لمدّة عام وغرامة تصل إلى 1000 دينار كويتيّ، أو بإحدى هاتيْن العقوبتيْن، في حال ارتكاب الفعل الفاضح أو التشبُّه بالجنس الآخر بأيّ شكلٍ من الأشكال، مشيراً أنه في يوم الأربعاء 28 ديسمبر 2021، وبعد 14 سنة من العمل بالقانون المُعَدّل المشار إليه، أُحيل القانون إلى المحكمة الدستوريّة للبتّ في دستوريّته، وقد جاءَ ذلك بسبب دَفْع أحَد المُتّهَمين في محاكَمة جَنائيّة بعدم دستوريّة المادّة ٦٩٨ من القانون، على اعتبار أنّ المادّة تَشوبُها شبهة عدم الدستوريّة لمخالفتها لأحكام الدستور الكويتيّ، وقَبلَتْ لجنةُ فحص الطعون في المحكمة الدستوريّة جديّة الطعنَ المقام على مادّة تجريمَ التشبُّه بالجنسَ الآخرَ، وأحالتْه إلى المحكمة الدستوريّة للفصل فيَ دستوريّة المادّة، وحُدّدتْ جلسة 26 يناير 2022 للنظر في ذلك الطعن.

كما أوضح الخطيب بأن نجاح الطعنُ المقدّمُ يستلزم من مُقدّمه أنْ يُبَيّنَ بدقّة مدى انتهاك المادّة مَحلّ الطعن لمادّة مَن موادّ الدستورَ الكويتي أو أكثرَ من مادّة، مبيناً بأن هذه المادّة غيرُ دستوريّة لاعتبارات خمسة أولها انتهاك كرامة الإنسان حيث نَصّ الدستورُ في المواد 29 و30 و31 على أنّ "الناسَ سواسيةٌ في الكرامة الإنسانيّة، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامّة، لا تمييزَ بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، وأنّ "الحريّةَ الشخصيّةَ مكفولة"، وأنّه "لا يجوز القبضُ على إنسان، أو حبسُه، أو تفتيشُهُ، أو تحديدُ إقامته، أو تقييدُ حرّيّته في الإقامة أو التنقّل، إلّا وفقَ أحكام القانون، ولا يُعرّض أيّ إنسانَ للتعذيب أو للمعاملة الحاطّة بالكرامة"، مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من أن النصوصَ الجزائيّة يجبُ أن تكونَ مُنضبطةً ومُحدّدة؛ إلّا أنّ جريمةَ التشبُّه بالجنس الآخر يُمكنُ تفسيرُهَا بطرَائقَ مختلفة، ممّا يؤدّي إلى الارتباك في تنفيذ الضبط، وكثيرًا ما أفضى سوءُ فهم الشرطة للنصّ إلى إذلالَ المتّهَمين.

وبيّن الخطيبَ بأنه مَثل مُؤخرًا حدثًا يبلغ من العمر 17 عامًا، كان ذا شعر طويل، وقد أوقفتْهُ الشرطةُ في منطقة السالميّة في أثناء سيرهَ على الشاطئ، فاعْتُقِلَ ونُقِلَ إلى المَخفر، وحَلَقَ مَجموعةٌ من الضبّاط شعرَ رأسه بحجّةَ انتهاكه لقانون التشبُّه! "فتقدّمْتُ بشكوى ضدّ رجال الشرطة، لأنّهُم انتهكُوا نصوصًا جزائيّة عديدة، وانتهى الأمرُ بدفع رجل الشرطة المَعْنيّ مبلغَ 2000 دينارَ كويتيّ تعويضًا اتّفاقيًا للتنازُل عن الشكوى، وقد سألتُ الشخصَ المعنيّ عن سبب إقدام بعض رجال الشرطة على مثل هذا العمل التافه، فأجاب بأنّهُم اعتقدُوا بأنّ مظهرَ الشابّ غيرُ قانونيّ وفقًا لمادّة التشبُّه بالجنس الآخر، وأنّ ما أقدموا عليه سلوكٌ مألوفٌ ومعتادٌ ويستندُ إلى التعليمات الموجّهَة إليهم."

وأضاف الخطيب موضحاً بأن ما أقدَمَ عليه الشرطيُّ نتيجة طبيعية للنصّ القانونيّ المطاط، الذي ترك لرجالَ الداخليّة حريّةَ إنزاله على الأفراد من دون ضوابط، حتى صارت إطالة شعر الرأس قرينةً قاطعةً على التشبُّه بالجنس الآخر، وتستدعي الاعتقال والإذلال في مخافر الشرطة، "وهذا يفتح للتطبيق على الحالات المعاكسة كتقصير الفتاة شعر رأسها، ولا شكّ في أنّ مثل هذه النصوص التشريعيّة العقيمة تفتحُ البابَ أمامَ انتهاكات منهجيّة لحقوق الإنسان، وتجعلُ الذائقة الشخصيّة لبعض رجال الشرطة حَكَمًا على تصرُّفات الناس وأذواقهم الواقعة في دائرة الحرّيّة الشخصيّة."

وأشار الخطيب بأن الاعتبار الثاني هو تناقضُ الوضع المعياريّ الدقيق للقانون الجنائيّ حيث أن جريمة التشبُّه بالجنس الآخر مُحيّرةٌ في مستوى رَصْد رجال الشرطة لها، فهي تتعارَض مع المادة 32 من الدستور التي تنصُّ على أنه "لا جَريمةَ ولا عقوبةَ إلّا بناءً على قانون، ولا عقابَ إلّا على الأفعال اللّاحقة للعمل بالقانونَ الذي ينصّ عليها"، مشيراً إلى أن مشكلة المادة ١٩٨ من قانون الجزاء تكمن في أنها لا تتضمّنُ وضعًا معياريًا مُحدّدًا، لأنّ "التشبُّه بالجنس الآخر بأيّ شكلٍ من الأشكال" ليسَ وَصْفًا واضحًا لجَريمةٍ مُعيّنة، فهذا الوصفُ يُثيرُ تساؤلات حولَ ما يُعَدُّ تشبُّهًا أوَ تقليدًا، "فهل يتحقق التشبُّه بإطالة الرجل شعرَهُ كما في الحالة المذكورة سابقًا؟ وهل يُعَدُّ تقصيرُ المرأة شعرَها تشبُّهًا؟ وماذا عنَ ارتداء الرجال السلاسلَ والأساور؟ وهل تُعَدُّ طريقة الكلام شكلًا من أشكال التشبُّه؟ وهل ثَمّة ضوابط للّباس يُستعانُ بها لتحديدَ المتشبّه أو المتشبّهَة؟" موضحًا بأن مثل هذه الأسئلة العَمَليّة تُسبّبُ تناقضات كبيرةً في تطبيق القانون، ممّا يؤدّي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، "فلا توجد أبعادٌ معياريّة في تطبيق القانون، لذا فهو يتعارض مع البناء السليم والأهداف الخاصّة بالقانونِ الجنائيّ."

الصعفاك : من سلبياتها اختلاف شرح الأستاذ عن أسئلة الاختبار

«الشريعة» تستنكر زيادة المقررات الموحدة إلى خمسة

استنكر رئيس جمعية طلبة كلية الشريعة في جامعة الكويت، سلمان الصعفاك، اعتماد الكلية نظام المواد الموحدة لطلبة الشريعة المستجدين بـ5 مقررات دراسية، وهو النظام الذي سيعتمد ويتم تثبيته أمام كل طالب مستجد يُقبل في الكلية، بخلاف الكليات الأخرى في جامعة الكويت التي لا تعتمده لمستجديها.

وتابع الصعفاك، "أن نظام الموحد الذي زاد خلال السنوات الماضية على الطلبة المستجدين من مادتين الى 5 مواد قد يثقل كاهل الطلبة الدراسي، ويسبب لهم أعباء، نظراً لأن كل مقرر يحتوي على 60 درجة، وجميعها ترصد لدى إدارة الكلية وليس الأساتذة القائمين على تدريسها".

وأردف "أن الجمعية وضعت مطالبها بشأن المقررات الموحدة بأن تكون 20 درجة لدى الأستاذ، و40 لدى الكلية"، لافتاً الى أنه "من السلبيات التي قد يقع فيها الطالب اختلاف طريقة الأستاذ في الشرح عمّا يأتي في الاختبار، وبهذه الطريقة قد تنخفض درجات الطلبة".

وعن فترة التسجيل الحالية، بيّن الصعفاك، أن أكثر المواد التي لاقت طلباً في فتح الشعب الدراسية خلال فترة التسجيل الحالية هي مواد طلبة قسم الفقه، نظراً لكثرة أعداد الطلبة فيه.

سلمان الصعفاك